العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

سلطنة عمان تمنح صناعة النفط نفسا جديدا

تعزيز استثمارات قطاع المصب في قلب خطط الحكومة

الطاقة لا تزال محورا استراتيجيا

أعطت سلطنة عمان نفسا جديدا لصناعة النفط والغاز لتجسيد ثمرة جهودها الإصلاحية الرامية إلى زيادة عوائد الطاقة رغم مساعيها إلى تنويع الاقتصاد والذي لا يزال بوتيرة بطيئة قياسا بجيرانها في منطقة الخليج.

مسقط - فتحت مسقط جبهة جديدة لتطوير قطاع الطاقة متسلحة بحزمة من الخطط لتوسيع نشاطه وزيادة استثماراته، رغم الحوافز التي توفرها الحكومة لتعزيز نشاط القطاع غير النفطي.

ودشنت مجموعة النفط العُمانية والنفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك) هويتها الجديدة تحت مسمى أو.كيو خلال هذا الأسبوع، والتي تعد ثمار جهودها على مدار عام لدمج 9 شركات تحت مظلة واحدة لتحقيق أعلى معايير الكفاءة والتي من شأنها بناء مستقبل أفضل وأكثر تكاملا.

> 18 مليار دولار رصدتها مجموعة النفط العمانية لمشاريع الصناعات البتروكيماوية

واضطرت مسقط على ما يبدو إلى تغيير استراتيجياتها في قطاع الطاقة لزيادة عوائدها المالية التي تراجعت منذ بداية العام، لاسيما مع استمرار تذبذب الاقتصاد المحلي بسبب تقلص العوائد النفطية رغم تعافي الأسعار في الفترة الماضية.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية للرئيس التنفيذي للمجموعة مصعب المحروقي قوله إن "الخطوة ستعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في قطاع الطاقة".

وتضم المجموعة تسع شركات وهي النفط العُمانية وأوربك والنفط العُمانية للاستكشاف والإنتاج والغاز العُمانية وصلالة للميثانول والعُمانية العالمية للمتاجرة وأوكسيا ومشروع صلالة للغاز البترولي المُسال بالإضافة إلى دمج عمليات مصفاة الدقم.

ومن الواضح أن عين مسقط تتجه صوب الاستفادة من صناعة البتروكيماويات أسوة بجيرانها في منطقة الخليج وخاصة السعودية والإمارات اللتان وضعتا استراتيجية طويلة المدى للتوسع في هذا المضمار.

وذكر المحروقي أن المجموعة استطاعت تحقيق مكاسب سريعة تجاوزت 280 مليون دولار من خلال تخفيض التكاليف وزيادة العائدات خلال العام الجاري.

وأضاف أن "المجموعة تطمح بحلول 2030 إلى رفع المعدل اليومي لإدارة النفط المكافئ فيها من 655 ألف برميل يوميا إلى مليون برميل يوميا وزيادة القيمة المضافة للبرميل بنحو 25 دولارا".

وتتوقع المجموعة، البالغ أصولها حوالي 28 مليار دولار، عوائد تقدر بنحو 20 مليار دولار بنهاية العام الحالي.

وتظهر بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني أن الاستثمار الأجنبي في نشاط استخراج النفط والغاز بلغ في النصف الأول من هذا العام نحو 17 مليار دولار.

وتعتزم الحكومة استثمار 28 مليار دولار في عدد من المشاريع التنموية المستقبلية خصص منها 18 مليار دولار للمشاريع الخاصة بمصفاة الدقم ومشروع الدقم للصناعات البتروكيماوية.

وتسعى المجموعة إلى الدخول في قطاعات جديدة تتضمن الطاقة البديلة وإدارة موارد الغاز والبيع بالتجزئة، حيث توفّر حاليا أكثر من 30 منتجا إلى ما يزيد عن ألفين من الزبائن في أكثر من 60 دولة حول العالم.

وبيّن المحروقي أنه المتوقع أن يرتفع إنتاج شق المصافي والبتروكيماويات للمجموعة من 15 مليون طن إلى 24 مليون طن بحلول 2030 مما سيضاعف المبيعات.

وتمتلك شركة النفط العمانية فعليا أسهما في مصفاة بهارات في الهند بطاقة إنتاج تقدر بنحو 120 ألف برميل يوميا، وأسهما أخرى في شركة مول النمساوية للتكرير.

وكشفت مسقط في وقت سابق هذا الشهر أنها ستقوم بعملية طرح عام أوّلي لأسهم شركة النفط الحكومية بحلول نهاية العام المقبل.

وستصبح شركة النفط العمانية ثاني شركة نفط وطنية في منطقة الخليج تجمع سيولة بهذه الوسيلة بعد الإدراج العام الأوّلي المزمع لشركة أرامكو السعودية في وقت لاحق من الشهر الجاري للمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

وفي تصريحات للصحافيين خلال مؤتمر بدبي تنظمه جمعية الخليج للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، قال وزير النفط محمد الرمحي إن "شركة النفط العمانية تتوقع إدراج ما بين 20 و25 بالمئة في طرح عام أوّلي بحلول نهاية 2020".

وكانت مسقط قد أعلنت في أبريل 2017 عن خطط لطرح أسهم بعض شركات الطاقة المملوكة للدولة والعاملة في قطاع المصب للاكتتاب العام، بهدف تخفيف الضغوط المالية الناجمة عن تراجع عوائد صادرات النفط.

ويعتمد الاقتصاد العماني بشدة على الهيدروكربونات، إذ تشكل منتجات النفط والغاز 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و60 بالمئة من الصادرات و70 بالمئة من الإيرادات المالية.

وتتوقع ستاندرد آند بورز غلوبال للتصنيفات في تقرير صدر حديثا أن يرتفع إنتاج عُمان من النفط الخام تدريجيا بداية من العام المقبل ليبلغ 1.1 مليون برميل يوميا بحلول 2022 من حوالي 0.97 مليون برميل يوميا هذا العام.

ودخل الاقتصاد العماني في قبضة الانكماش، وهو ما يرجعه محللون إلى بطء تنفيذ وعود الإصلاحات الحكومية، إضافة إلى تداعيات تراجع النفط وانخفاض إنتاجه.

وأظهرت بيانات حديثة نشرها البنك المركزي مؤخرا أن اقتصاد البلاد انكمش في النصف الأول من 2019 مع تراجع نشاط القطاع غير النفطي، بما يشير لصعوبات كبيرة تواجهها الحكومة في طريق تنفيذ الإصلاحات.

وذكر المركزي أن النمو الاقتصادي للبلد الخليجي انكمش بواقع 1.9 بالمئة في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين.

وأشارت وثيقة حكومية تم الكشف عنها حينها إلى أن مسقط تخطط لفرض ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2021.

تسارع وتيرة البطالة يفاقم إحباط شباب تركيا

تكشف آخر الإحصائيات أن الشباب التركي بات مصابا بالإحباط بسبب تضاؤل فرص دخوله إلى سوق العمل التي تعاني في ظل الأزمة الاقتصادية للبلاد، التي أخذت طريق الانحدار رغم الدعاية الحكومية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان بأن الأوضاع على أحسن ما يرام.

معاذ إبراهيم أوغلو
كاتب في موقع أحوال تركية

أنقرة – في ظل معدل البطالة الذي بلغ أعلى مستوياته في 15 عاما، لا يجد الشباب التركي سببا يذكر يعطيهم الأمل في المستقبل.

وتشير أحدث أرقام معهد الإحصاء التركي، إلى أن نسبة العاطلين عن العمل ارتفعت إلى 14 بالمئة خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر.

وكانت الفئة العمرية التي شهدت أكبر زيادة ما بين 15 و24 عاما، حيث ارتفعت فيها البطالة إلى 27.4 بالمئة.

وبلغت نسبة الشبان العاطلين الذين هم خارج التعليم أيضا مستوى مذهلا، إذ وصلت إلى 30.1 بالمئة. أما نسبة العاطلين من خريجي الجامعات فقد بلغت 15.2 بالمئة، ولا يعمل من بين سكان تركيا البالغ عددهم 80 مليون نسمة سوى ما يقرب من 28 مليون شخص فحسب.

وهنا يتبادر إلى الأذهان تساؤل بشأن ما هي العوامل التي يعتقد الشباب التركي، الذي يحدق في الهاوية، أنها تقف وراء تلك الإمكانات المهدرة؟

يرى الكثير من الأشخاص الذين تحدثنا معهم في الشوارع والمقاهي أن سياسة البلاد الخاصة بالهجرة وثقافة المحسوبية والمحاباة ونقص المصانع الجديدة من العوامل الرئيسية التي تذكي معدل التضخم المرتفع في تركيا.

يعتقد ميتيهان ألغوتش، الذي أصابه الإحباط جراء غياب فرص العمل في مجاله، أن البطالة تؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية.

ويرى أن هذه الظاهرة تؤدي إلى مستويات عالية من التوتر، وتمثل أحد العوامل التي أفضت إلى سلسلة عمليات الانتحار التي وقعت الشهر الماضي.

وقد أثارت حالات الانتحار وعمليات القتل التي شهدتها عدة أسر جدلا بشأن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد وما تلحقه من أضرار بالصحة النفسية والعقلية للمواطنين.

ويقول ألغوتش "إذا تزوجت، فكيف لك أن توفر احتياجات أسرتك؟ لا أستطيع الزواج في هذه المرحلة. البطالة أمر يتعلق بالإدارة السياسية في هذا البلد. وتركيا تفتقر إلى القيادة الجيدة".

وفي بلد يمثل فيه العاطلون واحدا بين كل ثلاثة أشخاص في الفئة العمرية التي ذكرناها سلفا، يرضى الكثيرون بوظائف ذات أجور متدنية وهم يعلمون أنها لن تؤمن لهم مستقبلهم.

وينتظر محمد أمين إشعار التجنيد لأداء خدمته العسكرية الإجبارية. وإلى حين يتلقى الإشعار، لا يستطيع الحصول على وظيفة في مجال عمله المفضل، إذ أن الكثير من أرباب العمل يضعون استكمال الخدمة العسكرية شرطا مسبقا للتوظيف. ويقول أمين إن الأجر المنخفض الذي يتقاضاه لا يمثل مشكلة لأنه يعيش مع أسرته، لكن ذلك سيتغير مع تغير الظروف.

وأضاف "لو كنت أعيش وحدي، لكان من المستحيل أن يكفيني 2000 ليرة (346 دولارا، ما يقرب من الحد الأدنى للأجور في تركيا). عندما نفكر في نفقاتنا، نحاول ألا نضع أي خطط بشأن المستقبل". وأشار إلى أنه يرى توزيع الدخل في تركيا غير عادل.

وأوضح قائلا "الأغنياء سيزدادون ثراء والفقراء سيصبحون أشد فقرا. هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه"، مضيفا أن الحكومة يجب أن توفر فرص عمل للشباب وفقا لمهاراتهم.

ويعمل شيهموس أكينجي في نوبات عمل طويلة بأحد الفنادق ويتقاضى في المقابل الحد الأدنى للأجور. وهو يشعر بالقلق بشأن مستقبله.

ويقول أكينجي "لا أعرف كيف سيكون الوضع في ما بعد. كيف يمكنني إعالة أسرتي إذا تزوجت؟ تركيا لا توفر فرصا جيدة لشبابها". وينهمك أكينجي حاليا في تعلم لغة جديدة، والتي يعتقد أنها ستفتح له أبوابا جديدة.

وهناك أيضا توران تشيليك الخريج الحاصل على شهادة في علم السمع الذي ينتظر التعيين في وظيفة منذ أشهر.

ويقول تشيليك "أنا ممرض ينتظر منذ شهرين تعيينه في وظيفة. هناك حوالي 17 ألف شخص مثلي، تخرجوا من كليات العلوم الصحية وينتظرون الحصول على وظيفة".

ويلقي تشيليك باللوم على النظام، الذي يقول إنه لم يعد يستند إلى الكفاءة في التوظيف. وقال إن "الجميع يضعون رجالهم في الوظائف الشاغرة. أما من ناحية التعليم، فالبلاد قد وصلت فيه إلى مستوى متدن. لا يوجد سوى المحاباة في التوظيف بأماكن العمل".

وموسى أيضا من العاطلين عن العمل ويقضي وقته في المقاهي. وقد جرت العادة أن تكون تلك المقاهي أماكن تجمع للرجال المتقاعدين الذين يسعون لتمضية الوقت وإضاعته في لعب الورق والطاولة. ويلقي موسى باللائمة على سياسة الهجرة التي تتبعها تركيا بشأن ارتفاع معدل البطالة.

> نسبة العاطلين ارتفعت إلى 14 بالمئة من تعداد السكان البالغ 80 مليون تركي خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر

ويقول موسى إن الحكومة لا تتخذ أي إجراءات لمنع السوريين من العمل مقابل 600 ليرة شهريا ودون أي تأمين. وفي الماضي، كانت الشرطة تطبق إجراءات صارمة. أما الآن فالكل يمشي على هواه دون حسيب أو رقيب.

وثمة 3.6 مليون لاجئ سوري في تركيا، ويبدو أنهم أصبحوا ضيوفا ثقال الظل في البلاد بعد الفترة الطويلة التي قضوها في تركيا منذ أن بدأوا التدفق عليها في بداية الحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا في العام 2011.

واشتدت حالة الاستياء من اللاجئين مع تعثر الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة. وقد أظهر مسح أجرته شركة بيار التركية لاستطلاعات الرأي في يوليو الماضي أن السوريين يصنفون كثاني أهم مشكلة في البلاد بعد اقتصادها المتعثر.

ويقول حسين، الذي يدير مقهى، إن السوريين جاؤوا وهم على استعداد للعمل مقابل أجر زهيد يصل إلى 40 ليرة يوميا. ويؤكد أن المصانع أغلقت، وفرص العمل دمرت. ولا شك أن نسبة البطالة آخذة في الصعود.

لا وظائف متاحة الآن

ألمانيا تبقي الباب مواربا أمام شبكة هواوي للجيل الخامس

برلين - كشفت مصادر مطلعة، الجمعة، أن دويتشه تليكوم الألمانية أجرت محادثات متقدمة للإبقاء على هواوي كمورد رئيسي لديها للمعدات اللاسلكية لشبكات الجيل الخامس من الهاتف المحمول قبل أن تعلق المفاوضات لأسباب سياسية.

ويكشف هذا التحرك عن تحدي الشركة الصينية للقيود الأميركية أمام انتشار تكنولوجياتها بعد أن حثت الولايات المتحدة حلفاءها على عدم التعامل مع هواوي بسبب مخاوف تتعلق بالأمن الإلكتروني.

وأعلنت دويتشه تليكوم، أكبر شركة اتصالات في أوروبا، الأسبوع الماضي أنها لم تبرم عقودا بشأن معدات شبكة الجيل الخامس، إذ أنها تنتظر ما سيتمخض عن نقاش سياسي في برلين بشأن تقييد عمل هواوي في السوق المحلية.

وقالت المصادر التي طلبت عدم نشر أسمائها بسبب حساسية المسألة إنه قبل الإعلان، عقدت دويتشه تليكوم مباحثات مع هواوي في باريس وتوصلت إلى بنود لاتفاق محتمل، رغم عدم توقيع عقد.

وأكد ممثل لدويتشه تليكوم لرويترز عدم التوصل إلى صفقة أو ترتيب بشأن تولي هواوي دور المورد الرئيسي لمعدات شبكة الجيل الخامس لدويتشه.

وقبل تعليق المحادثات بحث الجانبان بنودا رئيسية تنطوي على أن تقدم هواوي 70 بالمئة من معدات البث اللاسلكي لشبكات الجيل الخامس فائقة السرعة القادمة لدويتشه تليكوم بسعر 533 مليون يورو.

وذكرت أنه جرى التوصل إلى آلية تنص على أنه في حال انخفاض حصة هواوي من بند شبكة الجيل الخامس بسبب أي تحرك من جانب حكومة برلين لتقييد الانخراط الصيني، فإن المبلغ الذي ستتقاضاه الشركة سيهبط بنفس النسبة.

وجرت محادثات باريس الشهر الماضي، حين عقدت دويتشه تليكوم محادثات مع هواوي وكذلك مع شركات بائعة محتملة أخرى لمعدات شبكة الجيل الخامس، بحسب المصادر.

وقالت المصادر إنه عقب ذلك، وتحديدا في الثالث من ديسمبر الجاري، عقد مسؤولون تنفيذيون كبار من الشركتين الألمانية والصينية اجتماعا في مطار فرانكفورت.

وأضافت أن كلوديا نعمت عضو مجلس إدارة دويتشه تليكوم وأكبر مسؤولة تنفيذية معنية بالتكنولوجيا وإريك شو نائب رئيس مجلس إدارة هواوي حضرا الاجتماع.

وأكد متحدث باسم دويتشه تليكوم عقد الاجتماعات في فرانكفورت وباريس لكنه قال إن "المفاوضات جرى تعليقها إلى حين اتخاذ حكومة برلين، التي تملك 32 بالمئة من شركة الاتصالات، قرارا رسميا بشأن سياستها تجاه هواوي".

وأوضح أن سبب عقد اجتماع في الثالث من ديسمبر كان إبلاغ هواوي بتعليق المحادثات، بينما امتنعت الشركة الصينية عن التعقيب حول المسألة.